

المحاسبة عن التدفقات النقدية

دراسة إختبارية

د. عراقي العراقي *

دوافع البحث Research Motivations

١- لقد اتضح من المناقشات التي دارت بالندوة الثانية للاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية - والتي عقدت في القاهرة خلال الفترة ١٥-١٧ نوفمبر ١٩٨٧م، وعنوانها «أهمية المعلومات والإفصاح عنها في البورصات العربية»:- أن هناك أهمية وضرورة لوجود صيغة موحدة لمخرجات النظم المحاسبية - والتي تتمثل أساسا في القوائم المالية التي تشملها التقارير المنشورة - في الدول العربية. وانعكاسا لهذا الاتجاه، فقد كانت إحدى توصيات الندوة ما يلي:

بالنظر لأهمية وجود معايير محاسبية سليمة وإظهار المراكز المالية للشركات بشكل عادل يجعلها موضع الثقة والاعتبار، وقابلة لأن تعتمد لدى مختلف أصحاب العلاقة، مما يخلق الثقة بالاقتصاد والأسواق المالية، فإن الندوة توصي بوضع صيغة عربية موحدة للمعايير المحاسبية في الدول العربية، تعد بالأسلوب العلمي الرشيد، وبلاستعانة بالمتخصصين، والتعاون البناء بين أسواق الأوراق المالية الأعضاء، على أن يقوم الاتحاد بالتعاون والتنسيق لهذا الغرض مع الأجهزة العربية المعنية وبخاصة اتحاد المحاسبين العرب (البورصات العربية، ١٩٨٧م: ٣٦).

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة جامعة أسيوط، مصر

ومساهمة من هذا الباحث في هذا المجال واعتقاداً منه بأهمية البحوث المحاسبية في وضع وتطوير المعايير المحاسبية العربية الموحدة حيث تعتبر هذه البحوث بمثابة قاعدة - أو مجمع - بيانات a data base يمكن أن يستعين بها القائمون على وضع المعايير المحاسبية، فإن هذه الدراسة تناقش المحاسبة عن التدفقات النقدية باعتبارها أحد الموضوعات التي يثور بصددتها نقاش في الأدب المحاسبي في الوقت الحاضر. فالإطلاع على النظم المحاسبية المطبقة في بعض الدول العربية (الكويت، والمملكة العربية السعودية، والأردن، ومصر) يظهر أن قائمة - أو بيان - التغيرات في المركز المالي تعكس المحاسبة عن التدفقات النقدية. كما أن تحليل قائمة التغيرات في المركز المالي في الدول المذكورة^(١)، يظهر أنها ترجمة أو تطبيق لقائمة التغيرات في المركز المالي التي يتطلبها الرأي رقم ١٩ APB Opinion No.19, Reporting Changes in Financial Position الذي أصدره مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي في مارس ١٩٧١م.

ونظراً لأن قائمة التغيرات في المركز المالي - بوضعها الحالي - قد تعرضت لانتقادات كثيرة من كل من مستخدمي التقارير المالية والباحثين^(٢)، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في نوفمبر ١٩٨٧م المعيار رقم ٩٥ SFAS-95 والذي يتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash flows-

(١) انظر:

- عطا حمد البيوك. معايير المحاسبة السعودية: معيار العرض والإفصاح العام. الطبعة الأولى. الرياض: المؤلف، ١٩٨٧م.
- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركة التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٢م.
- هشام أحمد حسبو، «تطوير النظم المحاسبية لخدمة الإفصاح المحاسبي في دولة الكويت» في ندوة أهمية المعلومات والإفصاح عنها في البورصات العربية. الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية ١٩٨٧م، ص.ص: ٣٤٩-٣٧٠.
- نعيم دهمش، «المبادئ والقواعد المحاسبية المطبقة في الأردن: دراسة نظرية تطبيقية» في ندوة أهمية المعلومات والإفصاح عنها في البورصات العربية. الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية، ١٩٨٧م، ص.ص: ٣٧١-٣٩٩.

(٢) ويلخص الأساتذة Sondhi, Sorter and White هذه الانتقادات بقولهم:

The Conventional funds statement (statement of changes in financial position) unfortunately is of little use. Historically, this statement has focused on changes in working capital rather than on events with cash impact or cash significance. Furthermore, the statement is basically redundant and rarely contains data not found or derivable elsewhere in the financial statements (Sondhi, Sorter and White, 1987:59).

- لتحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي - لتكون أحد القوائم المالية الأساسية التي تعدها وتنشرها الوحدات الاقتصادية. وهذا التطور يقتضي دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، في محاولة لاقتراح قائمة للتدفقات النقدية - تعتمد على الدراسة الاختبارية للبيانات المالية المنشورة لشركات المساهمة الكويتية - يمكن تبنيها في التقارير المنشورة لشركات المساهمة العربية.

٢- إن التقرير والإفصاح عن التدفقات النقدية ذات أهمية لأصحاب المصالح من مقرضين ودائنين ومستثمرين^(١)، وذلك لأن هذا التقرير والإفصاح يساعد في تقييم المرونة المالية والسيولة Assessing Financial Flexibility and Liquidity. فالمرونة المالية تعكس مقدرة الشركة على اتخاذ قرارات فعالة لتعديل توقيت ومبالغ التدفقات النقدية، حتى يمكن أن تستجيب للحاجات والظروف غير المتوقعة. فالمعلومات عن التدفقات النقدية - وبخاصة المرتبطة بالأنشطة التشغيلية للمنشأة - يمكن أن تساعد في تقييم مقدرة الشركة على مقابلة الحالات التشغيلية غير الملائمة.

أما السيولة فتعكس المبالغ والوقت الذي يتوقع أن ينقضي حتى يتحول الأصل إلى نقدية أو حتى يدفع الالتزام. والمعلومات عن مقدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية يمكن أن تساعد في تقييم ما إذا كانت الشركة سوف تواجه صعوبات في مقابلة التزاماتها عند استحقاقها

-(Kieso and Weygandt, 1986:1095)

وتظهر أهمية مشكلة السيولة والمرونة المالية في شركات المساهمة - غير المالية - الكويتية، كما يتضح من الإحصائية الواردة في الجدول رقم (١). فتستخدم شركات المساهمة غير المالية الديون قصيرة الأجل بنسب مرتفعة^(*)، إذا ما قورنت بممثلاتها في الخارج.

(١) يتفق معدو ومستخدمو قائمة التدفقات النقدية على أهميتها على الرغم من الاختلاف على كيفية عرض هذه القائمة وذلك كما يظهر من الاقتباس التالي:

While there is a diversity of views and practice with respect to the structure of the funds statement, areas of agreement concerning the importance, substance, and principal uses of the statement seem to outweigh the disagreements associated with its form of presentation (Seed, 1984:4-5)

* وإن كان يلاحظ من الجدول رقم (١) التناقص التدريجي خلال الفترة من ١٩٨٣م إلى ١٩٨٧م لحجم الديون بصفة عامة - القصير منها والإجمالي، الأمر الذي يشير إلى تزايد الاعتماد على التمويل الداخلي وقلة الالتجاء إلى الديون الخارجية - إلا أن هذا الأمر لا يقلل من أهمية دراسة ظاهرة السيولة، بل يدعم أهمية تلك الدراسة.

ففي أمريكا مولت ٣٨٪ من الديون الجديدة عن طريق التزامات قصيرة الأجل في عام ١٩٨٥م، مع توقع انخفاض هذه النسبة في عام ١٩٨٦م (Boss, 1987:48). وفي مصر، تظهر مشكلة تراكم أرضة السحب على المكشوف في شركات القطاع العام، واختلال هياكل التمويل بهذه الشركات، وعدم قدرتها على سداد تلك المديونيات. وبالتالي زيادة أعبائها المالية وتفاقم مشكلة السيولة بها (حسني، ١٩٨٧م: ١٣-١٤). وهذا الوضع - بالنسبة لشركات المساهمة العربية - يترتب عليه ارتفاع تكلفة القروض قصيرة الأجل، حيث تستوعب مصروفات الفائدة جزءا كبيرا من التدفقات النقدية للشركات، بالإضافة إلى سداد أصل الدين. وهذا يتطلب فحص ودراسة الأدب المحاسبي الخاص بإعداد وعرض التدفقات النقدية في محاولة لاقتراح قائمة للتدفقات النقدية تساعد في تقييم السيولة المالية بالمنشأة، ومقدرتها على التمويل الداخلي وعلى خدمة الديون والتوزيعات.

جدول رقم (١)
نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الديون في
شركات المساهمة العامة - غير المالية - الكويتية
(المبالغ بالملليون دينار)

بيسان	السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
القطاع الصناعي:						
الديون قصيرة الأجل	٧٩,٦١	٨٣,٤٠	٥٦,٥٥	٤٦,٤٦	٤٦,٤٦	٤٦,٤٦
إجمالي الديون	١٧٩,٤٧	١٦٣,٦٢	١٢٨,٢٨	١١٢,٦٥	١٠١,٦٣	١٠١,٦٣
النسبة %	٤٤	٥١	٤٤	٤١	٤٦	٤٦
قطاع الأغذية:						
الديون قصيرة الأجل	٣٦,٢٤	٣٧,٠٩	٣٩,١٢	٢٥,١٣	١٧,٢٣	١٧,٢٣
إجمالي الديون	٦٣,٣٦	٦١,٣٧	٥٦,٧١	٣١,٥٧	٢٤,٨٤	٢٤,٨٤
النسبة %	٥٦	٦٠	٦٩	٨٠	٦٩	٦٩
قطاع الخدمات والنقل:						
الديون قصيرة الأجل	٢٨,٩٤	٢١,٩٦	١٨,٢٨	٣٨,٠٨	٤٤,٥٩	٤٤,٥٩
إجمالي الديون	٤٣,٣٧	٤٤,٠٠	٣٥,٧٣	٥٢,٤٣	٥١,٨٥	٥١,٨٥
النسبة %	٦٧	٥٠	٥١	٧٣	٨٦	٨٦
القطاع العقاري:						
الديون قصيرة الأجل	١٨٤,٩٩	١٤٨,٧٣	٩٣,٤٤	٧٥,١٨	٦٥,٨٠	٦٥,٨٠
إجمالي الديون	٣١٧,١٦	٢٩٦,٧٥	٢٤٠,٧٨	١٨٥,٧٨	١٩١,٩٥	١٩١,٩٥
النسبة %	٥٨	٥٠	٣٩	٤٠	٣٤	٣٤
إجمالي القطاعات:						
الديون قصيرة الأجل	٣٢٩,٧٨	٢٩١,١٨	٢٠٧,٣٩	١٨٤,٨٥	١٧٤,٠٨	١٧٤,٠٨
إجمالي الديون	٦٠٤,٣٦	٥٦٥,٧٤	٤٦١,٥٠	٣٨٢,٤٣	٣٧٠,٢٧	٣٧٠,٢٧
النسبة %	٥٥	٥١	٤٥	٤٨	٤٧	٤٧

لمصدر:

معهد الدراسات المصرفية. الدليل المالي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية
١٩٨٧-٨٢م. الكويت: معهد الدراسات المصرفية، ١٩٨٨م، ص: ٣٧، ٧٧، ١٠٥، ١٤١.

٣- بدراسة قائمة التغيرات في المركز المالي المطبقة في النظم المحاسبية العربية، يمكن استخلاص الانتقادات الرئيسة التالية:

- أ- تعرف قائمة الأموال (الموارد المالية) بأنها رأس المال العامل^(١). وهذا التعريف كان مجال انتقاد، لأن الالتزامات تدفع من النقدية وليس من رأس المال العامل^(٢).
- ب- تعرض القائمة مصادر الأموال واستخدامات هذه الأموال. وطريقة العرض هذا لا تعكس الوظائف الرئيسة للمشروع، بحث يصعب استخلاص الآثار النقدية لأنشطة المشروع وعلاقتها المتداخلة. لهذا، فقد أصبح الاتجاه الآن هو عرض التدفقات النقدية للوحدة من أنشطتها التشغيلية، وأنشطتها الاستثمارية، وأنشطتها التمويلية.
- ج- يستخدم المنهج غير المباشر the indirect approach في عرض مصادر الأموال من العمليات الأساسية للمشروع والذي يبدأ بصافي الدخل مع إجراء التسويات على بالعمليات غير النقدية. وهذا المنهج لا يؤمن معلومات مفيدة عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية الأساسية من الأنشطة التشغيلية للوحدة.
- من الانتقادات السابقة، تظهر أهمية معرفة الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي المتعلقة بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية. ومدى إمكان تبنيها في التقارير المحاسبية المنشورة للشركات المساهمة العربية.

هدف البحث Research Objective

يهدف هذا البحث إلى دراسة المحاسبة عن التدفقات النقدية وكيفية الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بها في التقارير الخارجية المنشورة مسترشداً في ذلك بكل مر المعيار رقم ٩٥ الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في نوفمبر ١٩٨٧م وبتائج الدراسة الاختبارية للمحاسبة عن التدفقات النقدية على عينة من شركات المساهمة الكويتية، وذلك في محاولة لاقتراح قائمة للتدفقات النقدية - تحل محل قائمة

(١) يستثنى النظام المحاسبي السعودي من هذا الانتقاد، وذلك بتقديمه لتعريفين للأموال. فقد تعرف الأموال بأنها النقد وما يعامل معاملة النقد، أو تعرف الأموال بأنها رأس المال العامل (البيلوك، ١٩٨٧: ١٠٧).

(٢) تظهر أهمية الأساس النقدي في تعريف الأموال من الاقتباس التالي:

While assets beyond the cash account are not cash, on the otherside, the liabilities generally are cash obligations. the mismatch is first evidence of a potential credit problem (Gardella, 1986:47).

التغيرات في المركز المالي - يمكن أن تتبناها شركات المساهمة العربية كأحد القوائم المالية المنشورة.

ولتحقيق هدف البحث، فإن خطة الدراسة تشمل تحليل قائمة التدفقات النقدية طبقا للمعيار رقم ٩٥، ثم مناقشة الانتقادات والمشاكل الخاصة بالمعيار رقم ٩٥، وأخيرا مناقشة القائمة المقترحة للتدفقات النقدية، بحيث تشمل أسس إعدادها وشكل ومحتوى هذه القائمة.

قائمة التدفقات النقدية طبقا للمعيار رقم ٩٥ Statement of Cash Flows Under SFAS No.95

إن تحليل ودراسة قائمة التدفقات النقدية طبقا للمعيار رقم ٩٥ الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB يقتضى مناقشة الحاجة إلى معلومات التدفقات النقدية، ومناقشة مفهوم الأموال أو الموارد، ومناقشة التصنيفات الرئيسية لعمليات المشروع، ومناقشة أساس عرض قائمة التدفقات النقدية، وأخيرا مناقشة شكل ومحتوى قائمة التدفقات النقدية.

الحاجة إلى معلومات التدفقات النقدية Need for Cash Flows Information

إن الغرض الأساسي من قائمة التدفقات النقدية هو تأمين معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة. وهذه المعلومات التي تؤمنها قائمة التدفقات النقدية - إذا ما استخدمت مع المعلومات التي تؤمنها القوائم المالية الأخرى - يمكن أن تساعد المقرضين، والدائنين، والمستثمرين، والمستخدمين الآخرين في تقييم:

- أ - مقدرة الوحدة على توليد أو إنتاج صافي نقدية موجبة في المستقبل.
- ب - مقدرة الوحدة على مقابلة التزاماتها ومقدرتها على دفع التوزيعات، وحاجاتها للتمويل الخارجي.
- ج - أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية المشتركة معه.
- د - وأخيرا تقييم آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة على الموقف المالي للوحدة.

ولعمل التقييم السابق، يتطلب المعيار رقم ٩٥ اعداد قائمة التدفقات النقدية بحيث تقرر عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية للوحدة. ويتطلب المعيار الإفصاح عن العمليات التمويلية والاستثمارية التي تؤثر على المركز المالي للوحدة ولكنها لا تؤثر مباشرة على التدفقات النقدية للوحدة. كما يتطلب المعيار الإفصاح عن تسوية وتوفيق صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوحدة (FASB, 1987: Par.4-6).

وتظهر أهمية وضرورة معلومات التدفقات النقدية من سلسلة المناقشات والشرائح التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB قبل إصدار المعيار رقم ٩٥ في نوفمبر ١٩٨٧ م.

فنشرة المفاهيم رقم (١) تطالب بشمول التقارير المالية على معلومات تساعد في تقييم المبالغ والتوقيت، وعدم التأكد للمتحصلات النقدية المرتقبة. وتتأثر توقعات هذه المتحصلات النقدية بمقدرة المنشأة على توليد نقدية كافية لمقابلة التزاماتها عند استحقاقها ومقابلة حاجاتها النقدية التشغيلية، وإعادة الاستثمار في العمليات، ودفع التوزيعات النقدية. كما يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن كيفية حصول وإنفاق الوحدة للنقدية، ومعلومات عن الاقتراض وسداد القروض، ومعلومات عن حقوق الملكية شاملة التوزيعات النقدية والتوزيعات الأخرى لموارد المنشأة على المساهمين، ومعلومات عن العوامل الأخرى التي قد تؤثر على سيولة الوحدة أو مقدرتها على السداد (FASB, 1978: Par: 37,49).

أما نشرة المفاهيم رقم (٥) فتوضح نوعية المعلومات التي يجب أن تشملها قائمة التدفقات النقدية واستخدامات هذه المعلومات. فقائمة التدفقات النقدية يجب أن تؤمن معلومات عن أنشطة الوحدة في توليد أو إنتاج النقدية من خلال عملياتها التشغيلية لسداد الديون، ولدفع التوزيعات النقدية، أو لإعادة الاستثمار للمحافظة، أو التوسع في الطاقة التشغيلية. ويجب أن تؤمن قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الأنشطة التمويلية المرتبطة بالسندات وحقوق الملكية، وكذلك معلومات عن استثمار أو إنفاق النقدية. أما الاستخدامات الهامة لمعلومات المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية فتشمل المساعدة في تقييم سيولة الوحدة، والمرونة المالية، والخطر (FASB, 1984: Par: 52).

ويستخدم المحللون الماليون قائمة التدفقات النقدية كأداة تحليلية. فمنها يمكن حساب نسب التغطية Coverage ratios ، ومنها يمكن تقييم مقدرة الشركة على خدمة الدين ودفع التوزيعات وبقيائها قادرة على الوفاء بجميع الديون remaining solvent ، كما يمكن منها إعداد التدفقات النقدية الخاصة بتقييم الاستثمار. أما هيئات تحكيم أو تقييم السندات Debt rating agencies فيتركز اهتمامها في قياس مقدرة الشركة على خدمة الدين. وتقاس هذه المقدرة بتحليل النسب التي تستخدمها كل مؤسسة أو هيئة، إلا أن جميع الهيئات تستخدم معلومات التدفقات النقدية في التحليل الخاص بها. كما تستخدم البنوك التجارية قائمة التدفقات النقدية في تقييم مخاطر الائتمان the evaluation of credit risk. ولا تهتم هذه البنوك بشكل القائمة، ولكن يهتمها توحيد لمصطلحات حتى ولو كانت جميع البيانات غير كاملة. كما تستخدم قائمة التدفقات لنقدية داخليا بتأمينها لمعلومات تساعد في تخطيط المتطلبات المالية وتخصيص الموارد يرصد التدفقات النقدية والسيولة (Seed, 1984: 10-12).

تعريف الأموال Definition of Funds

إن الأساس النقدي لتعريف الأموال يحوز القبول أكثر من تعريفها بأنها رأس المال العامل^(١). فيفضل جميع مستخدمي التقارير المالية الأساس النقدي لتعريف الأموال، وإن كان ليس هناك اتفاق تام على ما يعنيه الأساس النقدي. فالمحللون الماليون يفضلون تعريف الأموال بأنها النقدية الموجودة في خزانة المنشأة والموجودة لدى البنك والاستثمارات قصيرة الأجل والتي تشمل الأوراق المالية الممكن تسويقها Market-able securities مثل أذونات الخزنة، وشهادات الإيداع، والأوراق التجارية التي نستحق خلال ٩٠ يوما. ويفضل المستثمرون الأفراد تعريف الأموال بأنها النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل مطروحا منها الديون قصيرة الأجل. أما البنوك فتفضل تعريف الأموال بأنها النقدية فقط (Seed, 1984: 8,22).

(١) حيث أن تعريف الأموال بأنها رأس المال العامل كان مجالا لانتقاد من المستخدمين كما يظهر من الاقتباس التالي: ... the relevance of the working capital definition (of funds) has been criticized among users of financial statements as a poor proxy for liquidity (Emmanuel, 1988:17).

وقد أخذ المعيار رقم ٩٥ بالأساس النقدي في تعريف الأموال، حيث ينبغي إعداد قائمة التدفقات النقدية بحيث تعكس التغير في النقدية والنقدية المعادلة أو الموازية Cash and cash equivalents خلال الفترة. وتشمل النقدية المعادلة أو الموازية الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية والتي يتوافر فيها الشرطان التاليان:

أ - إمكانية تحويلها إلى مبالغ محددة ومعروفة من النقدية.

ب - لا توجد أخطار كبيرة أو ذات قيمة تترتب على التغير في قيمتها في تاريخ استحقاقها نتيجة التغير في معدلات الفائدة. وعموما فإن الاستثمارات التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل تقع في نطاق هذا التعريف (FASB, 1987: par.8-10).

ويعتبر التعريف النقدي للأموال أكثر فهما وسهولة في تقييم السيولة والتدفقات النقدية المستقبلية. أما مفهوم رأس المال العامل للأموال فلا يساعد في هذا التقييم، حيث أن رأس المال العامل الموجب لا يعني بالضرورة أو يشير إلى توافر السيولة، كما أن رأس المال العامل السالب لا يعني ولا يشير إلى عدم توافر السيولة.

ويتطلب المعيار رقم ٩٥ الإفصاح عن العمليات غير النقدية - Noncash transactions في الملاحظات على قائمة التدفقات النقدية بدلا من إظهارها في صلب القائمة تفاديا للتعقيد في هذه القائمة وعدم الحد من مقدرتها على تأمين معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية. وهذه العمليات غير النقدية لا يترتب عليها تدفقات نقدية داخلية أو تدفقات نقدية خارجة في الفترة التي تتم فيها، ولكن عموما لها تأثير جوهري على التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. والأمثلة على العمليات غير النقدية تشمل تحويل قرض السندات إلى أسهم ملكية وحيازة الأصول عن طريق التأجير الرأسمالي Capital. Leases فتحويل قرض السندات إلى أسهم ملكية سوف يلغي دفع الفائدة الإلزامية على الدين^(*)، كما أن التأجير الرأسمالي (التمويلي) يتطلب مدفوعات تأجير نقدية مستقبلية.

كما يتطلب المعيار رقم ٩٥ التركيز على إجمالي المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية Emphasis on gross cash receipts and cash payments من منطلق أن التقييم

* كما سيلقى سداد أقساط استهلاك السندات عن الأنشطة التمويلية.

النافع للتدفقات النقدية يتطلب التقرير عن إجمالي - بدلا من الصافي - المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية. فالتقرير فقط - على سبيل المثال - عن صافي التغير في العقارات والمعدات والتجهيزات سوف لا يعكس الأنشطة الاستثمارية للوحدة بعدم الإفصاح - منفصلا - عن الإنفاق الرأسمالي الإجمالي والإيرادات من بيع الأصول (FASB, 1987: par. 70,75).

التصنيفات الرئيسية لعمليات المشروع Major Classifications of Transactions

إن تصنيف العمليات طبقا للأنشطة الرئيسية للمشروع - عند إعداد وعرض القوائم المالية - يسهل عمليات التحليل والاستنتاج، وذلك بتجميع المفردات ذات الخصائص المتشابهة وفصل المفردات ذات الخصائص المختلفة. فتجميع محتويات القوائم المالية في مجموعات متجانسة أو متشابهة في ناحية أو أكثر - مثل الاستثمارية، التكرارية، الثبات، المصدقية، والخطر - تكون ذات قيمة تنبؤية أكثر مما إذا كانت الخصائص غير متشابهة. لهذا، فإن المعيار رقم ٩٥ يتطلب - عند إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية - تصنيف عمليات المشروع المرتبطة بالمتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية طبقا لما إذا كانت تنتج من أنشطة تشغيلية، أو أنشطة استثمارية، أو أنشطة تمويلية دون النظر إلى ما إذا كانت مفردة معينة مخصصة لتغطية بند محدد. فعلى سبيل المثال، تعتبر المتحصلات النقدية من الاقتراض تدفقا نقديا داخلا من النشاط التمويلي حتى ولو كان القصد من القرض تغطية نشاط استثماري (FASB, 1987: par. 14,20).

وتشمل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية Cash flows From investing activities منح وتحصيل القروض وأدوات الدين وأدوات الملكية equity instruments في الوحدات الأخرى والاستثمار في - أو التخلص من - العقارات والآلات والتجهيزات والأصول الثابتة الأخرى.

أما التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية Cash Flows From Financing activities فتشمل الحصول على موارد من المساهمين وحملة السندات مقابل تقديم عائد على هذه الاستثمارات وكذلك الموارد من الاقتراض قصير وطويل الأجل، كما تشمل

سداد القروض والالتزامات والتوزيعات على المساهمين والمدفوعات لاعادة حيازة أدوات الملكية (FASB, 1987: par. 19-20).

أما التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية Cash Flows From Operating activities فتعكس الآثار النقدية للعمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الدخل، كما تشمل جميع العمليات والأحداث التي ليست أنشطة استثمارية أو أنشطة تمويلية. ولا يدخل ضمن الأنشطة التشغيلية المفردات الاستثنائية Extraordinary Items والمكاسب والخسائر غير التشغيلية ويقرر عنها إما كأنشطة استثمارية أو كأنشطة تمويلية (Kistler and Hamer, 1988:5).

- وتشمل التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ما يلي:
- المتحصلات النقدية من مبيعات السلع والخدمات والمتحصلات من العملاء الناتجة من المبيعات على الحساب.
 - المتحصلات النقدية من العائدات على القروض وأدوات الدين وأدوات الملكية في الوحدات الأخرى والتي تتمثل في متحصلات الفوائد والتوزيعات.
 - جميع المتحصلات الأخرى والتي لا تنتج من أنشطة تمويلية أو استثمارية مثل المبالغ المحصلة من تسوية قضية قانونية والمتحصلات من التأمين الذي لا يرتبط بأنشطة تمويلية أو استثمارية - مثل تلك التي ترتبط بهدم مبنى - واسترداد الأموال من الموردين.

- أما التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية فتشمل ما يلي:
- المدفوعات النقدية للحصول على مواد للتصنيع أو الحصول على بضاعة لإعادة بيعها والمدفوعات لسداد المشتريات على الحساب.
 - المدفوعات النقدية للعاملين ولموردي السلع الأخرى والخدمات.
 - المدفوعات النقدية للحكومة مثل الضرائب والرسوم والغرامات.
 - المدفوعات النقدية الأخرى - التي لا تنتج من أنشطة تمويلية أو استثمارية - مثل المدفوعات لتسوية قضايا قانونية، والمساهمات النقدية في المؤسسات الخيرية، والنقدية المرتجعة للعملاء (FASB, 1987: par. 21-23).

أساس أو منهج العرض Basis of Presentation

يشجع المعيار رقم ٩٥ الوحدات الاقتصادية على عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوحدة على أساس الطريقة المباشرة the direct method وذلك بعرض المجموعات الرئيسة من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية والمجموع الحسابي لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وترفق قائمة أو مذكرة تسوية لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ويسمح المعيار رقم ٩٥ للوحدات الاقتصادية باستخدام الطريقة غير المباشرة the indirect method في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك بعرض صافي الدخل وإجراء التعديلات عليه بالعمليات التي ليس لها أثر نقدي. وهذه الطريقة غير المباشرة مشابهة في أساس العرض الخاص بقائمة التغيرات في المركز المالي الملغاة. ولإظهار الفرق بين الطريقتين، يمكن عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوحدة تحت كل من الطريقتين في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)
شركة أ
قائمة التدفقات النقدية (الأنشطة التشغيلية)
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٠١ (المبالغ بالدينار)

الطريقة غير المباشرة:	الطريقة المباشرة:
٧٦٠ صافي الدخل	١٣٨٥٠ متحصلات نقدية من العملاء
بضاف (يطرح) بنودا لا تتطلب (لا تنتج) تمويلا	مدفوعات نقدية للموردين والعملاء (١٢٠٠٠)
٤٤٥ إهلاك الأصول الثابتة	٢٠ توزيعات محصلة من شركات تابعة
٢٠٠ مخصص ديون مشكوك فيها	٥٥ فائدة محصلة
(٨٠) ربح بيع آلة	(٢٢٠) فائدة مدفوعة
(٢٥) دخل غير موزع من شركات تابعة	(٣٢٥) ضرائب دخل مدفوعة
متحصلات أوراق قبض من بيع	١٥ متحصلات من التأمين
١٠٠ بضاعة بالتقسيط	
التغيرات في الأصول والالتزامات	(٣٠) مدفوعات لتسوية قضية
(٢١٥) الزيادة في المدينين	صافي النقدية المتوفرة
٢٠٥ النقص في المخزون	(المستخدمة في
(٢٥) الزيادة في المصروفات المقدمة	الأنشطة التشغيلية)
النقص في الدائنين والمصروفات	
٢٥٠ المستحقة	
الزيادة في الفائدة وضرائب الدخل المستحقة	
٥٠ الزيادة في الضرائب المؤجلة	
٥٠ الزيادة في الالتزامات الأخرى	
٦٠٥ إجمالي التعديلات	
صافي النقدية المتوفرة (المستخدمة)	
١٣٦٥ من (في) الأنشطة التشغيلية	

المصدر:

Carolyn D. O'leary, "Cash Flow Reporting, Part 1: An Overview of SFAS 95," The Journal of Commercial Bank Lending (May 1988), p.26

وتعرض الطريقة المباشرة معلومات أفضل عن الدورة النقدية لعمليات الوحدة. على سبيل المثال، يمكن معرفة الدخل النقدي من الشركات التابعة بالنظر إلى قائمة لتدفقات النقدية وقدره - من الجدول رقم (٢) - ٢٠ ديناراً. ما استخدام الطريقة غير المباشرة في معرفة هذه المفردة فيسلتزم الرجوع إلى قائمة لدخل لمعرفة الدخل الخاص بالفترة في الشركات التابعة وقدره - في مثالنا - ٤٥ ديناراً، م يطرح الدخل غير النقدي (والذي يمثل الزيادة في الاستثمارات) الذي لم يحصل من الشركة التابعة والذي ظهر في قائمة التدفقات النقدية وقدره ٢٥ ديناراً. كما أن الطريقة المباشرة تساعد في الوصول إلى تقدير أفضل لمبالغ التمويل المطلوبة للأنشطة التشغيلية للوحدة ومبالغ النقدية المتوقع توافرها في المستقبل لخدمة الدين وتمويل النمو المستمر ودفع التوزيعات على المساهمين. ونظراً لأن الدائنين أكثر تعرضاً للتقلبات في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إذا ما قورنت بالتقلبات في صافي الدخل، فإنه تظهر أهمية الإفصاح عن مفردات المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التشغيلية للمساعدة في تقييم هذه التقلبات النقدية. كما أن الطريقة المباشرة تكون أكثر اتساقاً مع هدف قائمة التدفقات النقدية الخاص بتأمين معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التشغيلية، أما الطريقة غير المباشرة فلا تقرر عن هذه المعلومات.

من ناحية أخرى، يفضل كثير من معدي القوائم المالية الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية التشغيلية، لأنهم يرون أن تنفيذ الطريقة المباشرة يستلزم تكاليف إضافية خاصة بتجميع المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية (FASB, 1987: par. 107,111-112) ويفضل بعض الباحثين استخدام الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك للأسباب الآتية (Mahoney, Sever and Theis, 1988:29):

- أنها توفر ربطاً مفيداً a useful link بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية العمومية.
- أن مستخدمي القوائم المالية على علم ودراية بهذه الطريقة.
- أنها أقل تكلفة من الطريقة المباشرة.

- قد تفسر الطريقة المباشرة تفسيراً خاطئاً في حالة النظر إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية كمقياس للأداء أفضل من صافي الدخل.

Content and Form of the Statement of Cash Flows التدفقات النقدية

يتطلب المعيار رقم ٩٥ أن تفصح قائمة التدفقات النقدية عن صافي النقدية المتوافرة أو المستخدمة في كل من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية وصافي الأثر لهذه التدفقات على النقدية والنقدية المعادلة الافتتاحية للوصول إلى النقدية والنقدية المعادلة الختامية. ويسمح للشركات بعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إما بطريقة غير مباشرة - بتسوية صافي الدخل بالعمليات التي لا تنتج أو تتطلب تمويلاً للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - أو بطريقة مباشرة (وهذا ما يشجعه المعيار رقم ٩٥) بعرض الفئات الرئيسة لاجمالي المتحصلات النقدية وجمالي المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وبالنسبة لكل من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، تعرض الفئات الرئيسة لاجمالي المتحصلات النقدية وجمالي المدفوعات النقدية بدلاً من إظهار صافي التغيرات في هذا المفردات. وبالنسبة للشركات التي لديها أنشطة بالعملة الأجنبية، فيتطلب المعيار رقم ٩٥ التقرير عن العمل الأجنبية باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ التدفقات النقدية. أما العمليات التمويلية والاستثمارية غير النقدية فيفصح عنها في الملاحظات على قائمة التدفقات النقدية وليس في صلب القائمة (FASB, 1987: par. 25-32).

ولتوضيح شكل قائمة التدفقات النقدية، فإنه يمكن اقتباس أحد النماذج الواردة بالمعيار رقم ٩٥. والقائمة التي يتم عرضها الآن هي لشركة صناعية تستخدم الطريقة المباشرة - في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - والتي يوصى بها المعيار رقم ٩٥ (FASB, 1987: par.131).

شركة أ
قائمة التدفقات النقدية
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٠١
الزيادة (النقص) في النقدية والنقدية المعادلة (المبالغ بالدينار)

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:	
١٣٨٥٠	نقدية محصلة من العملاء
(١٢٠٠٠)	نقدية مدفوعة للموردين والعاملين
٢٠	توزيعات نقدية محصلة من الشركات التابعة
٥٥	فائدة محصلة
(٢٢٠)	فائدة مدفوعة
(٣٢٥)	ضرائب الدخل المدفوعة
١٥	مبالغ محصلة من التأمين
(٣٠)	نقدية مدفوعة لتسوية قضايا قانونية
١٣٦٥	صافي النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:	
٦٠٠	ايرادات من بيع تجهيزات
١٥٠	متحصلات صكوك بيع آلات
(١٠٠٠)	الانفاق الرأسمالي
(٩٢٥)	مدفوعات لشراء شركة ب
(١١٧٥)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:	
٣٠٠	صافي الاقتراض طبقاً لاتفاقية الائتمان
(١٢٥)	مدفوعات التأجير الرأسمالي (التمويلي)
٤٠٠	متحصلات إصدار ديون طويلة الأجل

٥٠٠	متحصلات إصدار أسهم عادية
(٢٠٠)	توزيعات نقدية
٨٧٥	صافي النقدية المتوافرة من الأنشطة التمويلية
١٠٦٥	صافي الزيادة في النقدية والنقدية المعادلة
٦٠٠	النقدية والنقدية المعادلة في بداية العام
١٦٦٥	النقدية والنقدية المعادلة في نهاية العام

ثم يعرض في صلب قائمة التدفقات النقدية بيان أو مذكرة تسوية لصافي الدخل للوصول إلى صافي النقدية المتوافرة (المستخدمة) من (في) الأنشطة التشغيلية، وقد تم عرض هذه التسوية في الجدول رقم (٢). كما يلحق بالقائمة جدول أو بيان بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية. ومن أمثلة هذه الأنشطة ما يلي:

أ- اشترت الشركة جميع أسهم الشركة ب بمبلغ ٩٢٥ ديناراً، وكانت الالتزامات كالآتي:

١٥٥٥	القيمة السوقية للأصول التي تم حيازتها
٩٢٥	ناقصا نقدية مدفوعة لأسهم رأس المال
٦٣٠	الالتزامات التي انتقلت للشركة

ب- هناك التزام تأجير رأسمالي (تمويلي) بمبلغ ٨٥٠ ديناراً عندما دخلت الشركة في عقد تأجير معدة جديدة.

ج- أصدرت الشركة أسهماً عادية إضافية بتحويل قرض طويل الأجل قيمته ٦٠٠ ديناراً.

كما تشمل الملاحظات على قائمة التدفقات النقدية الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في إعداد القائمة وذلك كالآتي:

الإفصاح عن السياسة المحاسبية Disclosure of Accounting Policy :

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، تعتبر الشركة أن جميع أدوات الدين المستراه ذات السيولة المرتفعة والتي تستحق خلال ٣ شهور أو أقل نقدية معادلة أو موازية.

من العرض السابق لقائمة التدفقات النقدية طبقا للمعيار رقم ٩٥، يتضح أن متطلبات الإعداد والتقرير والإفصاح في هذه القائمة تختلف جوهريا عن تلك المتطلبات المرتبطة بقائمة التغيرات في المركز المالي الملغاة. ويمكن تلخيص هذه الاختلافات الأساسية في الجدول التالي (Kistler and Hamer, 1988:4)

جدول رقم (٣)
الاختلافات الجوهرية بين قائمة التغيرات
في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية

بيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
تعريف الأموال	رأس المال العامل، النقدية، وتعريف أخرى	النقدية والنقدية المعادلة
أهداف القائمة	التقرير عن التغيرات في رأس المال العامل	تأمين معلومات عن المتحصلات النقدية والدفعات النقدية
شكل القائمة	عرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل	عرض التدفقات النقدية طبقا للأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثنائية، والأنشطة التمويلية
أساس العرض	الطريقة غير المباشرة في عرض الأنشطة التشغيلية هي الأكثر انتشارا	يفضل استخدام الطريقة المباشرة في عرض الأنشطة التشغيلية كما يسمح باستخدام الطريقة غير المباشرة
العمليات غير النقدية	يقرر عنها في صلب القائمة	يقرر عنها في جدول منفصل غير مطلوب.
جدول رأس المال العامل	يجب التقرير عنه في صلب القائمة	

الانتقادات والمشاكل المرتبطة

بمتطلبات المعيار رقم ٩٥

Criticisms and Problems Related to the Requirements of SFAS No.95

لقد عارض ثلاثة من أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية - ووافق أربعة أعضاء على جميع محتويات المعيار رقم ٩٥ - على بعض متطلبات المعيار رقم ٩٥، وسأهم بعض الباحثين في الدراسة الانتقادية لقائمة التدفقات النقدية طبقاً لهذا المعيار. كما أن هناك بعض الدراسات السابقة على إصدار المعيار يمكن منها معرفة أوجه الانتقاد الخاصة بمتطلبات المعيار رقم ٩٥. والهدف من دراسة ومناقشة هذه الانتقادات والمشاكل هو المساعدة في اقتراح قائمة للتدفقات النقدية - تتفادى هذه المشاكل بقدر الإمكان - يمكن أن تتبناها الشركات المساهمة العربية. وأهم الانتقادات والمشاكل تشمل ما يلي:

- أ - المرونة في التقرير
 - ب - تصنيف الفائدة والتوزيعات
 - ج - عدم القدرة على تقييم المرونة المالية والسيولة
 - د - الافتقار إلى التقرير القسمي
- ويمكن توضيح هذه المشاكل بشيء من التفصيل

المرونة في التقرير Reporting Flexibility

على الرغم من أن المعيار رقم ٩٥ يشجع الشركات على استخدام الطريقة المباشرة في التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فإنه يسمح باستخدام الطريقة غير المباشرة في حالة عدم تفضيل الشركة لاستخدام الطريقة المباشرة. والسماح باستخدام أي من الطريقتين يؤدي إلى تنوع واختلاف غير ضروري في شكل التقرير، وهذا يقلل من القيمة التحليلية لقائمة التدفقات النقدية ويصعب عملية المقارنة بين

الشركات. كما أن جميع فئات المستخدمين تفضل التوحيد في تعريف الأموال والتوحيد في طريقة العرض بين الشركات في نفس النوع من الصناعة (Seed, 1984:44).

كما أن السراح باستخدام الطريقة غير المباشرة^(١) في التقرير عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يؤثر على جودة التقرير المالي ولا يفصح عن معلومات تفيد المستخدمين. فالتقرير والإفصاح عن المتحصلات النقدية من العملاء والمدفوعات النقدية للموردين والعاملين، وضرائب الدخل المدفوعة، والمتحصلات والمدفوعات النقدية الأخرى المرتبطة بالأنشطة التشغيلية تؤمن بيانات تتسق مع الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية والذي يتمثل في تأمين معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة خلال الفترة. كما تتصف الطريقة المباشرة بالشمول حيث تقرر عن كل فئة رئيسية من التدفقات النقدية، مما يساعد المستخدمين في فهمهم ومعرفتهم المباشرة لهذه المفردات دون محاولة استنتاجها من القوائم المالية الأخرى المعروضة.

وفي حالة استخدام الطريقة المباشرة في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فإن المعيار رقم ٩٥ يتطلب عرض بيان - أو مذكرة - تسوية لصافي الدخل لاستنتاج صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك في صلب قائمة التدفقات النقدية، وهذا يعني شمول آثار العمليات غير النقدية والأحداث الأخرى في صلب القائمة مما يعقد من القائمة ويعارض الغرض الرئيسي من إعدادها (FASB, 1987: par.34).

تصنيف الفائدة والتوزيعات Classification of Interest and Dividends

إن وجهة النظر المعارضة لتصنيف المتحصلات من الفائدة والتوزيعات كتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية تتمثل في أن هذه المتحصلات عبارة عن عوائد على

(١) تظهر أهمية استخدام الطريقة المباشرة لتحليل الائتمان - بناء على دراسة اختبارية - من الاقتباس التالي:

Since the UCA (Uniform Credit Analysis) Format is a direct method of calculating cash flows, the findings also support the use of a direct cash flow statement in the credit evaluation process. An indirect cash flow statement will not provide a number of the cash flow variables which we found significant differences between bankrupt and nonbankrupt companies. Thus, using an indirect cash flow statement could lead to ignoring important information about credit worthiness (Gahlon and Vigeland, 1988:14).

الاستثمارات في الأسهم والسندات، ومن ثم ينبغي تصنيفها كمتحصلات نقدية من الأنشطة الاستثمارية. كما يرى أصحاب هذا الفكر المعارض أن الفائدة المدفوعة تعتبر تكلفة للحصول على موارد مالية خارجية، مثلها في ذلك - مثل التوزيعات المدفوعة - فهي نتيجة مباشرة لقرار تمويل، ومن ثم ينبغي تصنيفها كتدفقات نقدية خارجة من الأنشطة التمويلية.

ويبدو أن المعيار رقم ٩٥ قد تأثر بالرأي رقم ١٩ الخاص بإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي الملغاة، حيث صنفت الفائدة المدفوعة كتدفقات نقدية تشغيلية باعتبار أن هذه التدفقات تشمل المفردات التي تدخل في تحديد صافي الدخل لتسهيل فهم أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية التشغيلية. لهذا، فإن مجلس معايير المحاسبة المالية لم يقتنع بأن تغيير الممارسة السائدة في تصنيف الفائدة المدفوعة والمحصلة سوف ينتج عنها محتوى معلوماتي جوهري يستحق التغيير (FASB, 1987: par.89-90).

عدم المقدرة على تقييم المرونة المالية والسيولة

Inability to Assess Financial Flexibility and Liquidity

إن مستوى التفصيل الذي يتطلبه المعيار رقم ٩٥ في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لا يساعد في تقييم المرونة المالية للشركة والخاصة بمقدرة الوحدة على اتخاذ قرارات فعالة لتعديل مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية - خاصة من الأنشطة التشغيلية - لتستجيب للحاجات والأحوال غير المتوقعة. فالمعيار لا يعرض التدفقات النقدية المرتبطة بتكاليف الإنتاج في مفردة مستقلة، كما لا تعرض التدفقات النقدية المرتبطة بالمصروفات البيعية والإدارية والعامة في بند منفصل. كما أن المعيار لا يصنف التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية إلى تدفقات ثابتة وتدفقات متغيرة، حيث أن هذا التصنيف سوف يحسن من مقدرة المقرضين والدائنين في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، كما أن التغير في ظروف المنشأة أو في الحالة الاقتصادية العامة سوف يؤثر على التدفقات النقدية المتغيرة الخارجة بطريقة مختلفة عن التدفقات النقدية الثابتة الخارجة. وتأمين جميع هذه المعلومات والإفصاح عنها في

قائمة التدفقات النقدية سوف يساعد في تقييم المرونة المالية للوحدة^(١)، (Bracken and Volkan, 1988: 40-41)

كما أن التصنيف الوارد بقائمة التدفقات النقدية طبقاً للمعيار رقم ٩٥ لا يسمح بتقييم سيولة الشركة والتي تتمثل في حياة الشركة لنقدية كافية لدفع ديونها. وهنا تظهر أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية الخارجة الضرورية Mandatory cash flows - والتي تشمل سداد القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل، والفائدة المدفوعة، ومدفوعات التأجير الرأس مالي، والضرائب المدفوعة - ومقارنتها بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وهنا يظهر مفهوم التدفقات النقدية الحرة Free cash flows والتي يمكن تعريفها بأنها الموارد أو النقدية المتوافرة للشركة بعد مقابلة التدفقات النقدية الأساسية والتي تشمل الإنفاق الرأس مالي اللازم للمحافظة على الطاقة الانتاجية عند المستويات الحالية^(٢) والتدفقات النقدية الخارجة الضرورية. وبالتالي فإن التدفقات النقدية الحرة يمكن استخدامها في الاستثمارات الاختيارية Voluntary investments

(١) وتظهر أهمية هذه المعلومات من الاقتباس التالي:

The chairman of a large bank recently was quoted as saying "The first question I would ask a borrower these days is, What is your breakeven cash flow? That's the one thing we can't find from your audit reports and it is the single most important question we ask".

... investors and creditors will find it (over-all cash breakeven (OCB) analysis) useful in assessing the Financial Flexibility and value of the firm (Bracken and Volkan, 1988:41).

والشكل البسيط لتحليل التعادل النقدي الشامل OCB يكون كالآتي (Bracken and Volkan, 1988:41)

$$OCB = ((F-N) - T - (PD/1-T) / (1-(TV/S)))$$

حيث أن:

F = التكاليف الثابتة التشغيلية

N = الأعباء أو التكاليف غير النقدية

I = الفائدة المدفوعة

PD = التوزيعات النقدية على الأسهم الممتازة

T = معدل ضريبة الدخل

TV = إجمالي التدفقات النقدية المتغيرة

S = إجمالي المتحصلات النقدية من المبيعات

OCB = المتحصلات النقدية من المبيعات التي تحقق التعادل

(٢) يمكن تقدير الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الانتاجية بما يعادل إهلاك الأصول الثابتة مع الأخذ في الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار. والإنفاق الرأسمالي الذي يزيد على ذلك يعتبر اتفاقاً رأسمالياً اختيارياً.

وحيازة الشركات الأخرى، والإنفاق الرأس مالي الانمائي Capital expenditure for growth والتوزيعات النقدية على المساهمين، وشراء أسهم الشركة Treasury stock. وفي حالة عدم كفاية صافي النقدية المتوافرة من الأنشطة التشغيلية لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة الضرورية، تظهر أهمية تمويل العجز إما بالاقتراض أو بأدوات الملكية أو بكليهما (Sondhi, Sorter and White, 1987: 62-63).

التقرير القسيمي Segment Reporting

لم يتطلب المعيار رقم ٩٥ إعداد قائمة التدفقات النقدية على مستوى الأقسام على الرغم من فائدة هذه التقارير القسمية للمستخدمين الخارجيين. فالتقارير القسمية للتدفقات النقدية للمنشآت ذات النشاط المتنوع diversified firms تكون أساسية لمعرفة أثر التغير في الظروف الاقتصادية على الأقسام المختلفة في الوحدة، وتحديد الأقسام التي تساهم في استمرار بقاء الوحدة، ومعرفة الخطط التمويلية والاستثمارية لكل قسم. وفي دراسة عن التدفقات النقدية القسمية (على مستوى الأقسام)، انضح أن المحللين الماليين والمستثمرين الأفراد يفضلون هذه التقارير، أما المديرين الماليين ورجال البنوك فيعارضون التقارير القسمية، كما يظهر من الإحصائية الواردة في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)
نسبة الاستجابة الخاصة بإعداد قائمة
التدفقات النقدية القسمية

المجموعة	المديرون الماليون	المحللون الماليون	المستثمرون الأفراد	رجال البنوك التجارية
موجبة	٢٤٪	٤٨٪	٥٤٪	٤٣٪
سالبة	٦٦	٣٨	٢١	٤٦
ليس هناك استجابة	١٠	١٤	٢٥	١١

المصدر:

Allen H. Seed, III, The Funds Statement: Structure and Use. Morristown, New Jersey: Financial Executives Research Foundation, 1984, p.22.

وترى وجهة النظر المعارضة لإعداد قائمة التدفقات النقدية القسمية أن النقدية في معظم الشركات الكبيرة تدار مركزيا، وتقوم إدارة النقدية المركزية a central treasury unit بتحريك النقدية بين وحدات المشروع وتدير جميع عمليات التمويل الخارجي. لهذا، فإن المديرين الماليين ورجال البنوك التجارية يرون أن التقرير القسمي للتدفقات النقدية لا يكون مفيدا.

أما أصحاب وجهة النظر المؤيدة لإعداد قائمة التدفقات النقدية القسمية فيرون أنها تعتبر تقدما مفيدا في مجال التقرير المالي، حيث أن التدفقات النقدية التمويلية والاستثمارية عادة تحلل من قبل الأقسام الرئيسة في المشروع لأغراض التخطيط. لهذا، فإن المحللين الماليين والمستثمرين الأفراد يرون أنه ليس هناك سبب لمنع هذه المعلومات عن المقرضين والدائنين والمستثمرين (Seed, 1984: 21-22).

ونظرا لأنه ليس هناك اتفاق بين مستخدمي التقارير المالية على ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية القسمية، فيبدو أن مجلس معايير المحاسبة المالية لم يتطلب إعداد هذه التقارير القسمية حتى تكتسب الشركات خبرات في هذا المجال.

قائمة مقترحة للتدفقات النقدية

A Proposed Statement of Cash Flows

لاقتراح قائمة للتدفقات النقدية يمكن أن تتبناها الشركات المساهمة العربية - ولتحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي - بحيث تتلافى الانتقادات السابقة التي وجهت للمعيار رقم ٩٥، فإن الأمر يقتضي إجراء الدراسة الاختبارية للقائمة طبقا للمعيار رقم ٩٥ وبدائل هذه القائمة. وفي هذا المجال يمكن عرض ثلاثة بدائل يمكن الاختيار بينها على أساس نتائج الدراسة الاختبارية.

البديل الأول: قائمة التدفقات النقدية طبقا للمعيار رقم ٩٥ مع الأخذ بالطريقة المباشرة في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية دون شمولها لمذكرة التسوية بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وهذا البديل يطابق وجهة نظر اتحاد البنوك التجارية The Robert Moris As- sociates (RMA) والتي تتمثل في الآتي (Seed, 1984; 127):

- ١- يجب تعريف الأموال على الأساس النقدي بحيث تشمل النقدية والنقدية المعادلة.
- ٢- يجب أن يكون هناك شكل واحد للتقرير عن التدفقات النقدية.
- ٣- يجب تصنيف العمليات في قائمة التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، وتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية، وتدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية.

٤- يجب استخدام المنهج المباشر في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

البديل الثاني: قائمة التدفقات النقدية طبقاً للبديل الأول مع محاولة تفادي بعض الانتقادات التي توجه للمعيار رقم ٩٥. وأهم النقاط التي يمكن أخذها في الحسبان ما يلي:

- ١- أن المتحصلات من الفائدة والتوزيعات سوف تصنف كتدفقات نقدية داخلية من الأنشطة الاستثمارية.
 - ٢- أن الفائدة المدفوعة سوف تصنف كتدفقات نقدية خارجة من الأنشطة التمويلية.
- البديل الثالث: هو تبني للبديل الثاني مع تعديل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. وأهم التعديلات في هذا الشأن تتمثل في الآتي:
- ١- تقسم التدفقات النقدية من كل من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية إلى:
 - أ- تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية الضرورية.
 - ب- تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية الضرورية.
 - ج- تدفقات نقدية حرة أو اختيارية من كل من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

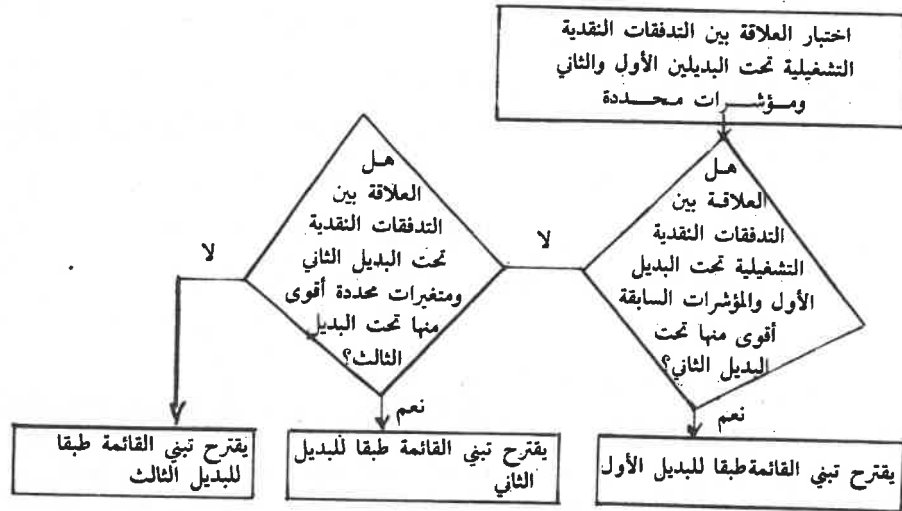
٢- تشمل التدفقات النقدية الحرة مفردات مثل الإنفاق الرأس مالي الانهائي والذي يزيد عن قسط اهلاك الأصول الثابتة، التدفقات النقدية الخاصة بالاستثمارات طويلة الأجل، التوزيعات النقدية على المساهمين، وشراء أسهم الشركة.

وللاختيار بين البدائل الثلاثة السابقة، فإنه يمكن إجراء دراسة اختبارية على بيانات بعض الشركات وتوضيح العلاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

في البديل الأول وعدد من المتغيرات أو المؤشرات التي يعتقد أنها ترتبط بتلك التدفقات وتعكس جودة الدخل والمقدرة على السداد والمرونة المالية والسيولة. كما تختبر العلاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الثاني (والتي هي نفسها تحت البديل الثالث) ونفس المتغيرات. وإذا أظهرت الدراسة أن العلاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (تحت البديل الأول) وهذه المتغيرات أقوى من العلاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (تحت البديل الثاني) ونفس المتغيرات، فإنه يمكن التوصية بعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الأول وذلك لاحتوائها على معلومات أكثر. وإذا أظهرت الدراسة تفوق البديل الثاني على البديل الأول، فإنه تجري المقارنة بين البديل الثاني والبديل الثالث، وذلك بتحليل العلاقة بين كل من التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية تحت كل من البديلين، وبعض المتغيرات أو المؤشرات المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. ويمكن تلخيص كيفية إجراء الدراسة الاختبارية في خريطة التدفق الآتية.

شكل رقم (١)

الاختبار بين بدائل قائمة التدفقات النقدية



وهذا المنهج في الاختيار بين السياسات المحاسبية - مثل تقييم المخزون على أساس الوارد أولاً صادر أولاً، أو على أساس الوارد أخيراً صادر أولاً، وعرض المعلومات على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة التاريخية المعدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار - تم تبنيه والأخذ به في كثير من البحوث المحاسبية الحديثة^(١)

فروض البحث: Research Hypotheses

للاختيار بين البدائل السابقة لقائمة التدفقات النقدية، فإنه يمكن صياغة هذا الاختيار في صورة فروض قابلة للفحص والتحقيق الإحصائي كالآتي:

H01: إن العلاقة أو الارتباط بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الأول ومؤشرات نوعية الدخل والسيولة أقوى من العلاقة أو الارتباط بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الثاني وتلك المؤشرات.

أما مؤشرات نوعية الدخل المستخدمة في هذه الدراسة فتتمثل في المتغيرات الآتية:

- صافي الدخل (الربح) -

- تغطية الأرباح النقدية الموزعة. وتعادل صافي الدخل مقسوماً على التوزيعات النقدية المعلنة للسهم. وهذه النسبة تعتبر مؤشراً على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالتوزيعات النقدية.

- عائد التدفق النقدي Cash flow yield ويعتبر أحد عناصر الاستثمار، وبحسب هذا العائد كالآتي (Estep, 1987: 34-35):

$$\text{عائد التدفق النقدي} = \frac{\text{العائد على حقوق المساهمين} - \text{أ} - \text{ب}}{\text{ب}}$$

القيمة السوقية للأسهم في بداية الفترة / ب

(١) انظر على سبيل المثال:

Arie Baron, Josef Lakonishok and Aharon R. Ofer, "The Information Content of General Price Level Adjusted Earnings: Some Empirical Evidence" The Accounting Review (January 1980): 22-35.

حيث أن :

أ = حقوق المساهمين في نهاية الفترة

ب = حقوق المساهمين في بداية الفترة

أما مؤشرات السيولة المستخدمة في هذه الدراسة فتتمثل في الآتي :

- النقدية والنقدية المعادلة / إجمالي الخصوم المتداولة

- القروض قصيرة الأجل .

H_0 : إن العلاقة أو الارتباط بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت

البديل الأول ومؤشرات الرفع المالي وهيكل رأس المال أقوى من العلاقة أو

الارتباط بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الثاني

وتلك المؤشرات .

أما المؤشرات المستخدمة في اختبار هذا الفرض فتتمثل في المتغيرات الآتية :-

- تغطية الفائدة . وتعادل الربح قبل الفائدة مقسوما على الفائدة المدينة . وهذه

النسبة تعتبر مؤشرا على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالفائدة .

- نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول . وهذه النسبة تعتبر

مؤشرا على الطاقة الائتمانية Debt Capacity للمنشأة .

- نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى إجمالي حقوق المساهمين . وهذه

النسبة تعتبر مؤشرا على قوة الرفع المالي للمنشأة (Scott and Johnson, 1982: 53-57).

53-57)

- القروض متوسطة وطويلة الأجل .

H_c : إن العلاقة أو الارتباط بين كل من صافي النقدية من الأنشطة الاستثمارية وصافي

النقدية من الأنشطة التمويلية تحت البديل الثاني أقوى من تلك العلاقة تحت

البديل الثالث .

H_c : إن العلاقة أو الارتباط بين كل من صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية (متساوية

تحت البديلين الثاني والثالث) وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

تحت البديل الثاني أقوى من تلك العلاقة تحت البديل الثالث .

عينه وبيانات الدراسة : Sample Selection and Data Collection

يتكون مجتمع البحث من شركات المساهمة - غير المالية - العامة والمقفلة الكويتية والتي تقوم بإعداد القوائم المالية المتعارف عليها (قائمة الدخل، والميزانية العمومية وقائمة التغيرات في المركز المالي)، ويبلغ عدد هذه الشركات ١٧٢ شركة موزعة على الأنشطة الواردة في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)
عدد شركات المساهمة - غير المالية - الكويتية

نوع النشاط	عدد الشركات العامة	عدد الشركات المقفلة
النشاط الصناعي والبترو	١٤	٦٥ منها ٣ شركات غير نشطة أو تحت التصفية
قطاع الأغذية	٥	٥٧ منها ٥ شركات غير نشطة أو تحت التصفية
قطاع الخدمات والنقل	٧	
القطاع العقاري	٥	٣٣ منها ٦ شركات غير نشطة أو تحت التصفية
إجمالي	٣١	١٥٥ منها ١٤ شركة غير نشطة أو تحت التصفية

المصدر:

سجلات وزارة التجارة والصناعة الكويتية (إدارة الشركات) في ١٤ يناير ١٩٨٩م، وسجلات سو الكويت للأوراق المالية (إدارة التداول) بتاريخ ٤ يناير ١٩٨٩م.

ولا يشمل مجتمع البحث الشركات التي تعمل في النشاط المالي - والتي تتكو من البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار - وذلك لاختلاف طبيعة النشاط في هـ المنشآت عن النشاط في الشركات التي تشملها الدراسة، وكذلك لاختلاف أهمية قائـ التدفقات النقدية في المنشآت المالية مقارنة بالمنشآت الأخرى (FASB, 1987: par.58).

وقد تم اختيار عينة الدراسة بناء على الأسس التالية:

- ١- أن تشمل العينة على أنشطة اقتصادية مختلفة تعكس الأنشطة التي يشملها مجتمع البحث.
 - ٢- أن لا تتأثر بيانات العينة بأحداث وتغيرات اقتصادية استثنائية تعرض لها الاقتصاد القومي. لهذا، لم تشمل العينة بيانات فترة أزمة سوق المناخ، وإنما شملت بيانات عن الفترة من العام المالي ١٩٨٤م إلى العام المالي ١٩٨٧م.
 - ٣- أن يكون هناك أساس موحد لتجميع بيانات العينة وذلك لتسهيل عمليات الاستنتاج والمقارنة. لهذا، فإن الدراسة اعتمدت على البيانات الواردة في الدليل المالي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية: ١٩٨٣-١٩٨٧م والتي يصدرها معهد الدراسات المصرفية بالكويت.
- أخذنا في الاعتبار الأسس السابقة، فإن عينة الدراسة تتكون من الأنشطة الاقتصادية الآتية:

جدول رقم (٦)
حجم العينة المستخدمة في الدراسة

نوع النشاط	عدد الشركات	عدد التقارير المالية المستخدمة
القطاع الصناعي	٧	٢٥
قطاع الأغذية	٥	١٨
قطاع الخدمات والنقل	٧	٢٢
القطاع العقاري	٥	١٩
إجمالي	٢٤	٨٤

وتشمل البيانات - المستخدمة في التحليل - مفردات التقارير المالية المنشورة قائمة الدخل والميزانية العمومية وبعض المؤشرات والنسب المالية - المتعارف عليها - لعينة الدراسة خلال الفترة من عام ١٩٨٤م إلى عام ١٩٨٧م مع استخدام بعض

بيانات الميزانية العمومية لعام ١٩٨٣م لاستنتاج التغيرات في عام ١٩٨٤م. ولاستنتاج البيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية - طبقاً للبداية الثلاثة التي سبق مناقشتها - من قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر، وحساب توزيع الأرباح) والميزانية العمومية، تم استخدام قائمة التدفقات النقدية الموحدة لتحليل الائتمان RMA's Uniform Credit Analysis Cash Flow Statement والتي أصدرها اتحاد البنوك الأمريكي في عام ١٩٨٢م (Gahlon and Vigeland 1988: 7-10).

اختبار فروض البحث: Testing the Research Hypotheses

قبل اختيار الأسلوب الإحصائي الذي يمكن استخدامه في اختبار فروض البحث، فإنه ينبغي اختبار ما إذا كان توزيع المجتمع الأصلي الذي سحبت منه العينة طبيعياً. وقد تم استخدام إجمالي الأصول التي تحوزها كل من شركات عينة الدراسة في عام ١٩٨٧م لاختبار ما إذا كان التوزيع طبيعياً.

ونظراً لأننا لا نعرف المتوسط الحسابي والانحراف المعياري - لمفردة إجمالي الأصول - لمجتمع الدراسة، فقد تم استخدام اختبار ليفورز - Lilliefors test for normality الذي يعتمد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري - لمفردة إجمالي الأصول - لعينة الدراسة (Pfaffenberger and Patterson, 77:687) وتم اختبار الفرض التالي:

H_0 : أن بيانات عينة الدراسة - المسحوبة من المجتمع الأصلي - ذات توزيع طبيعي عند مستوى معنوية $(\alpha) = 0.05$

وقد تم إجراء اختبار ليفورز على أساس النموذج التالي (Covover, 71:302-304):

$$T = \sup |F^*(x) - S(x)|$$

حيث أن:

$$\sup_x = \text{أكبر فرق أو مسافة عمودية بين } S(x), F^*(x)$$

$$F^*(x) = \text{دالة التوزيع الطبيعي المعياري}$$

$$S(x) = \text{دالة التوزيع الاختباري (للعينة)}$$

$$\text{ويرفض فرض العدم } (H_0) \text{ إذا كان } T > W_{1-\alpha}$$

ويمكن الحصول على $W_{1-\alpha}$ من جدول Quantiles of the lilliefors test statis-

٣٥٠

tic لعدد المشاهدات في عينة الدراسة (n).

وقد أمكن الحصول على قيم $F^*(x)$ لكل مشاهدة تحت الدراسة من جدول التوزيع طبيعي، وتم حساب $S(x)$ لنفس المشاهدات تحت الدراسة. ووجد أن أكبر فرق أو مسافة مودية بين كل من $S(x)$, $F^*(x)$ كانت كالآتي:

$$= |0.33 - 0.4| = 0.07$$

ل $W_{.95} = 0.173$ (عدد المشاهدات في عينة الدراسة = 25)

وحيث أن T أكبر من $W_{.95}$ ، فإن فرض العدم (H_0) يرفض. وهذا يعني أن اناث عينة الدراسة ذات توزيع غير طبيعي عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي ن توزيع بيانات المجتمع الذي أخذت منه العينة ليس طبيعياً. لهذا السبب (بالإضافة إلى أن حجم العينة المستخدمة في الدراسة يعتبر صغيراً)، فإنه ينبغي استخدام اختبارات الاحصائية غير البارامترية أو اللامعلمية Nonparametric Statistical Tests. ن الاختبارات البارامترية تصبح غير ملائمة (Pfaffenberger and Patterson, 1977:66).

1977:66

ويمكن اختبار كل من من فروض البحث الأربعة باستخدام اختبار سبيرمن رو Spearman's Rho test for Correlation والذي يقيس الاشتراك أو العلاقة أو الارتباط بين متغيرين معاً عنهما أو محولان إلى ترتيبات Ranks. ويمكن التعبير عن اختبار سبيرمن ر P بالمعادلة الآتية (Conover, 1971: 245-249):

$$P = 1 - \frac{\sum_{i=1}^n (R(X_i) - R(Y_i))^2}{n(n^2 - 1)}$$

نيت أن:

= عدد المشاهدات المزدوجة Paired observations في عينة الدراسة

$R(X)$ = الترتيبات المخصصة للمتغير الأول X_i في المشاهدات المزدوجة

$R(Y)$ = الترتيبات المخصصة للمتغير الثاني Y_i في المشاهدات المزدوجة

$$n = 1, 2, 3, \dots, 1000$$

عدة القرار Decision Rule

بالنسبة للارتباط الموجب، يرفض فرض العدم (H_0) تحت الاختبار عند مستوى

معنوية α إذا كان: $P < 1 - \alpha$

وبالنسبة للارتباط السالب، يرفض فرض العدم (H_0) تحت الاختبار عند مستوى معنوية α إذا كان: $P > P_{1-\alpha}$

ويمكن الحصول على $P_{1-\alpha}$ من جدول Quantiles of the Spearman test statistic لعدد المشاهدات في عينة الدراسة (n). وإذا كانت (n) أكبر من 30، فإن يمكن الحصول على $P_{1-\alpha}$ من المعادلة الآتية:

$$P_{1-\alpha} = \frac{Z_1 - \alpha}{\sqrt{n-1}} \quad (\text{Conover, 1971: 390})$$

نتائج الدراسة وتحليلها Study Results and Analysis

نتائج اختبار الفرض الأول H_{01}

يمكن عرض النتائج الإحصائية الخاصة بالفرض الأول H_{01} في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

النتائج الإحصائية الخاصة بالفرض الأول H_{01}

المتغير أو المؤشر	n	ارتباط سبيرمن (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية)		P. 95	قاعدة القرار
		البديل الأول	البديل الثاني		
١- صافي الدخل (الربح)	٨٤	٠,٦٥٩	٠,٦٢٧	٠,١٨١	لا يرفض H_{01}
٢- تغطية الأرباح النقدية	٨٤	٠,٦٥٥	٠,٦٤١	٠,١٨١	لا يرفض H_{01}
٣- عائد التدفق النقدي	٦٧	٠,٤٩٨	٠,٥١٩	٠,٢٠٢	لا يرفض H_{01}
٤- النقدية والنقدية المعادلة إلى الخصوم المتداولة	٨٤	٠,٢٨٥	٠,٢٤٢	٠,١٨١	لا يرفض H_{01}
٥- القروض قصيرة الأجل	٨٤	٠,٠٧٩-	٠,٢٨٤-	٠,١٨١-	يرفض H_{01} للبديل الأول لا يرفض H_{01} للبديل الثاني

- من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (٧) يمكن استخلاص الآتي:
- ١- أن العلاقة الطردية بين صافي الدخل (الربح) وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (تحت كل من البديلين الأول والثاني) ذات دلالة إحصائية جوهرية Statistically significant وذلك لأن $P > 0.05$ أكبر من $0.05 - P$ عند مستوى معنوية $0.05 =$ وهذا يمكن أن يفسر بأن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (سواء شملت متحصلات الفائدة والتوزيعات ومدفوعات الفائدة أو لم تشمل هذه المفردات) يعتبر مؤشراً على صافي الدخل (الربح).
 - وهذا يعني أن قوة الربحية لها تأثيرها الطردي على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. إلا أن العلاقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الأول، (والذي يشمل المتحصلات من الفائدة والتوزيعات من جهة والفائدة المدفوعة من جهة أخرى) أقوى من العلاقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الثاني، مما يمكن معه القول: إن شمول صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على المفردات التي تشترك في تحديد الدخل تعكس صافي الدخل الذي تحققه المنشأة.
 - ٢- أن العلاقة الطردية بين تغطية الأرباح النقدية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (تحت كل من البديلين الأول والثاني) ذات دلالة إحصائية جوهرية، لأن $P > 0.95$ أكبر من $0.95 - P$. وهذا يعني أنه كلما زادت صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كلما زادت مقدرة المنشأة على تغطية التوزيعات النقدية. إلا أن العلاقة بين تغطية الأرباح النقدية الموزعة (عدد المرات) وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الأول أقوى من تلك العلاقة تحت البديل الثاني، وهذا يمكن أن يرجع إلى أن حساب تغطية الأرباح النقدية الموزعة يشمل في البسط صافي الربح، وبالتالي يكون له ارتباط أقوى مع البديل الأول الذي يشمل جميع المفردات المحددة لصافي الدخل.

- ٣- أن العلاقة الطردية بين عائد التدفق النقدي وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، (تحت كل من البديلين الأول والثاني) ذات دلالة إحصائية أساسية، وذلك لأن $P > 0.95$. ونظراً لأن عائد التدفق النقدي هو أحد عناصر

الاستثمار Investment return ويعتبر عاملاً أساسياً في التنبؤ بهذا العائد، تظهر أهمية علاقته بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وبالتالي فإنه ينبغي اختيار قائمة التدفقات النقدية التي تؤمن ارتباطاً أقوى بين كل من صافي التدفقات النقدية التشغيلية وعائد التدفق النقدي والذي يتمثل في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، تحت البديل الثاني، الذي لا يشمل المتحصلات من الفائدة والتوزيعات من جهة والفائدة المدفوعة من جهة أخرى.

٤- أن العلاقة الطردية بين نسبة السيولة معبراً عنها بنسبة النقدية والنقدية المعادلة إلى إجمالي الخصوم المتداولة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (تحت كل من البديلين الأول والثاني) ذات دلالة إحصائية لأن P أكبر من 0.95. إلا أن هذه العلاقة رغم دلالتها الإحصائية تعتبر نسبياً ضعيفة، وبالتالي يمكن القول: إن هذه النسبة - كمؤشر للسيولة - لا ترتبط ارتباطاً قوياً بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

كما أن هذه النتيجة تظهر أن الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية لا يعوض المعلومات التي يمكن اشتقاقها من القوائم المالية الأخرى والعكس صحيح، كما يبرهن أن معلومات قائمة التدفقات النقدية مكملّة - وليست معوضة - للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى.

٥- أن العلاقة العكسية بين القروض قصيرة الأجل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الأول ليست ذات دلالة إحصائية وذلك لأن P أكبر من 0.95 (-0.079, أكبر من -0.181). وهذا يمكن تفسيره بأن رقم صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الأول لا يعتبر مؤشراً على مقدرة المنشأة على الوفاء بالقروض قصيرة الأجل. أما العلاقة العكسية بين القروض قصيرة الأجل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الثاني فتعتبر ذات دلالة إحصائية لأن P أصغر من 0.95 (-0.284, أصغر من -0.181). وهذا يعني أن عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - في قائمة التدفقات النقدية - تحت البديل الثاني (والذي لا يشمل المتحصلات من الفائدة والتوزيعات من جهة والفائدة المدفوعة من جهة أخرى) يعتبر مقياساً أفضل على مقدرة الوحدة على سداد الديون قصيرة الأجل.

من التحليل الاختباري السابق، يمكن القول: إن عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - عند إعداد قائمة التدفقات النقدية - بحيث لا تشمل المتحصلات من الفائدة والتوزيعات من جهة ومدفوعات الفائدة من جهة أخرى (البديل الثاني) يفضل على عرض واستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التي تشمل هذه المفردات (البديل الأول). كما تظهر النتائج الإحصائية أن استخدام البديل الثاني في الحالات التي يفضل فيها البديل الأول لن يكون مضللاً ولن يشوه الحقائق. كما أن استخدام البديل الثاني يتفق مع الغرض من إعداد قائمة التدفقات النقدية والذي يتمثل في عرض المفردات الرئيسة من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة الأساسية والعادية للوحدة.

نتائج اختبار الفرض الثاني H₀₂

يمكن عرض النتائج الإحصائية الخاصة بالفرض الثاني H₀₂ في الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

النتائج الإحصائية الخاصة بالفرض الثاني H₀₂

المتغير أو المؤشر	n	ارتباط سيرمن (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية)		P. 95	قاعدة القرار
		البديل الأول	البديل الثاني		
١- تغطية الفائدة	٧٦	٠,٦٠٥	٠,٦١٨	٠,١٩٠	لا يرفض H ₀₂
٢- نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل/إجمالي الأصول	٨٤	٠,٠٣٥-	٠,٠٩٢-	٠,١٨١-	يرفض H ₀₂
٣- نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل/حقوق المساهمين	٨٤	٠,٠٥٨-	٠,١١٢-	٠,١٨١-	يرفض H ₀₂
٤- القروض متوسطة وطويلة الأجل	٨٤	٠,١١٧-	٠,٢٢٨-	٠,١٨١-	يرفض H ₀₂ للبديل الأول لا يرفض H ₀₂ للبديل الثاني

من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (٨) يمكن استخلاص الآتي:

١- أن العلاقة الطردية بين تغطية الفائدة (عدد المرات) وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (تحت كل من البديلين الأول والثاني) ذات دلالة إحصائية أساسية، وذلك لأن P أكبر من 0.95. وهذا يمكن تفسيره بأن تحقيق الشركة لصافي تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية يساعدها في تغطية الفائدة المستحقة على التزاماتها الخارجية. ونظرا لأن العلاقة بين تغطية الفائدة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الثاني أقوى من تلك العلاقة تحت البديل الأول، فإنه يفضل استخدام مفردات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الثاني في إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية.

٢- أن العلاقة العكسية بين نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (تحت كل من البديلين الأول والثاني) ليست ذات دلالة إحصائية، وذلك لأن P أكبر من 0.95. وهذا يمكن تفسيره بأن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وتغيراتها، لا ترتبط بنسبة القروض متوسط وطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول وتغيراتها، وهذا يعني أن قائمة التدفقات النقدية تؤمن معلومات تختلف عن المعلومات التي تؤمنها النسب المحاسبية المتعارف عليها والمستخرجة من الميزانية العمومية. ونتائج اختبار هذا الفرض تقدم دليلا على أن معلومات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تختلف عن المعلومات التي تؤمنها نسب هيكل رأس المال والأصول وتقييم طاقة الدين. وفي مجال المقارنة بين استخدام مفردات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديلين، فإن البديل الثاني يعتبر مؤشرا أفضل - وإن كان ضعيفا - من البديل الأول في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

٣- أن العلاقة العكسية بين نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى إجمالي حقوق المساهمين وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (تحت كل من البديلين الأول والثاني) ليست ذات دلالة إحصائية، وذلك لأن P أكبر من 0.95. وهذا يعني أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وتغيراتها لا ترتبط بنسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى إجمالي حقوق المساهمين وتغيراتها. ونتائج اختبار هذا

الفرض تقدم دليلا آخر على أن اعداد وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يؤمن معلومات مختلفة عن النسبة المالية - التي تقيس مقدرة الشركة على مقابلة التزاماتها - التي يمكن اشتقاقها من الميزانية العمومية. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بأن النسب المالية - مثل نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول ونسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى إجمالي حقوق المساهمين - يمكن أن تعكس مقدرة المنشأة على سداد ديونها في حالة التصفية، كما أنها يمكن أن تقدم مؤشرات على الضمانات التي تتوافر للدائنين الخارجيين وأصحاب القروض عند تصفية الشركة.

أما النظر إلى الشركة كوحدة مستمرة، يظهر أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والعادية للمنشأة، ومن هذه التدفقات النقدية يمكن مقابلة متطلبات التشغيل وسداد الديون، سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل. وفي مجال المقارنة بين استخدام مفردات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديلين، فإن البديل الثاني يعتبر مؤشرا أفضل - وإن كان ضعيفا - من البديل الأول في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

٤- أن العلاقة العكسية بين القروض متوسطة وطويلة الأجل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الأول ليست ذات دلالة إحصائية لأن $P > 0.95$ من $P.95$. وهذا يعني أن رقم صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لا يعتبر مؤشرا على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها متوسطة وطويلة الأجل. أما العلاقة العكسية بين القروض متوسطة وطويلة الأجل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الثاني ذات دلالة إحصائية لأن $P < 0.95$. (٢٢٨، ٠ أصغر من -١٨١، ٠). وهذا يعني أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن أن تعكس مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها متوسطة وطويلة الأجل. مما يمكن معه القول: بأن استخدام مفردات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - عند إعداد قائمة التدفقات النقدية - تحت البديل الثاني (والذي لا يشمل مفردات متحصلات الفائدة والتوزيعات ومدفوعات الفائدة)، يكون أفضل من استخدام مفردات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تحت البديل الأول.

من التحليل الاختباري - لكل من الفرضين الأول والثاني - السابق، يمكن القول: إن إعداد وعرض مفردات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - في قائمة التدفقات النقدية - لا ينبغي أن يشمل مفردات المتحصلات من الفائدة والتوزيعات من جهة ومدفوعات الفائدة من جهة أخرى.

ويمكن أن تظهر هذه المفردات في قسمي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

وهذا التصنيف للتدفقات النقدية يمكن أن يؤمن معلومات مفيدة عن مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الخارجية من أنشطتها التشغيلية الأساسية. كما أن من الأهمية بمكان لمستخدمي التقارير المالية التعرف على مقدرة المنشأة على توليد النقدية من نشاطها الأساسي الذي تخصص فيه، لأن ذلك يساعد في تقييم مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية.

نتائج اختبار الفرضين الثالث H₀₃ والرابع H₀₄

يمكن عرض النتائج الإحصائية الخاصة بالفرضين الثالث H₀₃ والرابع H₀₄ في الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

النتائج الإحصائية الخاصة بالفرضين

الثالث H₀₃ والرابع H₀₄

المتغير أو المؤشر	n	ارتباط سبيرمن (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية)		P. 95	قاعدة القرار
		البديل الثاني	البديل الثالث		
١- صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	٨٤	٠,٤١٧-	٠,٢٨٥*	٠,١٨١-	لا يرفض H ₀₃
٢- صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (متساوية تحت البديلين)	٨٤	٠,١٨٨-	٠,٠٤٤-	٠,١٨١-	لا يرفض H ₀₄ للبديل الأول يرفض H ₀₄ للبديل الثالث

* تعكس الارتباط بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والضرورية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الضرورية

من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (٩)، يمكن استخلاص الآتي:

١- أن العلاقة العكسية بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (تحت كل من البديلين الثاني والثالث) ذات دلالة إحصائية، وذلك لأن P أصغر من 0.05. وهذا يعني أن صافي التدفقات النقدية من كل من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية ذات علاقة وأثر عكسية متبادلة، بمعنى أن زيادة التدفقات النقدية التمويلية الداخلة يمكن أن يكون لها تأثيرها في القرارات الاستثمارية، بحيث يمكن التوسع في الاستثمار وما يترتب عليه من تدفقات خارج ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية. وفي مجال المقارنة الخاصة بإعداد قسمي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية - بين البديل الثاني (حيث يكون هناك قسم للتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وقسم للتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية) والبديل الثالث (حيث يكون هناك قسم للتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية الضرورية، وقسم للتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الضرورية، وقسم للتدفقات النقدية الحرة)، يظهر أن إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للبديل الثاني أفضل من إعدادها على أساس البديل الثالث، وذلك لأن العلاقة العكسية بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية أقوى من تلك العلاقة تحت البديل الثالث.

٢- أن العلاقة العكسية بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (تحت البديل الثاني) ذات دلالة إحصائية، لأن P أصغر من 0.05. وهذا يمكن أن يفسر بأن زيادة صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية قد يترتب عليها زيادة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية في سداد القروض والالتزامات ودفع التوزيعات.

كما أن زيادة النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية قد يترتب عليها قيام المنشأة بالاقتراض وبالتالي زيادة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية. إلا أن العلاقة العكسية بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الضرورية (تحت البديل الثالث)، ليست

ذات دلالة إحصائية، وذلك لأن P أكبر من 0.95. وهذا يعني أن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الضرورية لا ترتبط بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ونظرا لأهمية وجود ارتباط - بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية - بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، فيفضل استخدام البديل الثاني في إعداد قسمي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

وبالتالي ليس هناك مبرر لاستخدام البديل الثالث، والذي يميز بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية الضرورية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الضرورية، والتدفقات النقدية الحرة أو الاختيارية.

القائمة المقترحة للتدفقات النقدية:

بناء على ما تحويه قائمة التدفقات طبقا للمعيار رقم ٩٥، وبناء على مناقشة الأدب المحاسبي الذي تضمنه هذا البحث، وبناء على نتائج الدراسة الاختبارية السابقة، يمكن اقتراح قائمة للتدفقات النقدية تطبقها الشركات المساهمة العربية وذلك على الأسس التالية:

- ١- أن قائمة التدفقات النقدية المقترحة - والتي تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي - تعتبر قائمة مكملة للقوائم المالية التقليدية التي تحتوي عليها التقارير المنشورة سواء كانت فترية أو سنوية. كما تعتمد القائمة على المنهج المباشر في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية دون عرض قائمة أو مذكرة تسوية لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- ٢- أن القائمة المقترحة لا تتلافى جميع الانتقادات التي وجهت لمطلوبات المعيار رقم ٩٥. فلم تأخذ القائمة المقترحة بالتمييز بين التدفقات النقدية المتغيرة والتدفقات النقدية الثابتة من الأنشطة التشغيلية. كما لم تأخذ القائمة المقترحة بمنهج إعداد قائمة التدفقات النقدية القسمية. ووجهة النظر في هذا الشأن تتمثل في أنه يمكن تأجيل الإعداد والإفصاح عن هذه المعلومات في التقارير الخارجية المنشورة حتى تكتسب الشركات الخبرة الكافية في مجال إعداد قوائم التدفقات النقدية.

٣- أن القائمة المقترحة تأخذ بالبديل الثاني من بدائل إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية، بحيث تصنف المتحصلات من كل من الفائدة والتوزيعات كتدفقات نقدية داخلية من الأنشطة الاستثمارية، كما تصنف مدفوعات الفائدة كتدفقات نقدية خارجة من الأنشطة التمويلية.

٤- يتم تصنيف المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة أو أقسام رئيسة هي:

- أ - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
 - ب - التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.
 - ج - والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.
- وتصنف التدفقات النقدية في كل قسم إلى مفردات التدفقات النقدية الداخلة، ومفردات التدفقات النقدية الخارجة، والمجموعي الحسابي والذي يعكس التدفقات النقدية من النشاط. وجمع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاثة ينتج صافي الزيادة (النقص) في النقدية والنقدية المعادلة، وبإضافة النقدية والنقدية المعادلة في بداية العام تنتج النقدية. والنقدية المعادلة في نهاية العام.

٥- أن إعداد القائمة المقترحة لا يحتاج تكاليف إضافية أساسية، وذلك لأن البيانات المطلوبة متوفرة في الأقسام المختلفة للإدارة المالية للشركة مثل قسم الحسابات وقسم الأجور وقسم النقدية. وعلى المحاسب المالي أن يبذل جهداً إضافياً في تجميع البيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية. أخذاً في الاعتبار الأسس السابقة، يمكن عرض نموذج لقائمة التدفقات النقدية المقترحة بأرقام افتراضية:

شركة الكيماويات العربية

قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٠١

الزيادة (النقص) في النقدية والنقدية المعادلة (المبالغ بالدينار)

أ - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

تدفقات نقدية داخلية:

١٥٠٠ نقدية محصلة من مبيعات نقدية

١٠٠٠ نقدية محصلة من العملاء من مبيعات آجلة

١٠٠ نقدية محصلة من التأمين

٢٦٠٠

تدفقات نقدية خارجية:

١٠٠٠ نقدية مدفوعة للموردين

٨٠٠ نقدية مدفوعة للعاملين

١٠٠ نقدية مدفوعة لتوريد خدمات أخرى

٥٥٠ نقدية مدفوعة لتسوية قضايا قانونية

(٢٠٥٠)

٥٥٠

صافي النقدية المتوافرة من الأنشطة التشغيلية

ب - التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

تدفقات نقدية داخلية:

فائدة محصلة

٥٥٠

١٠٠

توزيعات نقدية محصلة من شركات تابعة

٢٠٠

نقدية محصلة من بيع أراضي

١٠٠

نقدية محصلة من صكوك بيع آلات

٤٥٠

تدفقات نقدية خارجية:

نقدية مدفوعة لشراء معدات

٥٠٠

٣٦٢

٠٥٠	نقدية مدفوعة لشراء سندات في شركات أخرى
٠٥٠	نقدية مدفوعة لشراء أسهم في شركات أخرى
(٦٠٠)	
(١٥٠)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
	ج - التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
	تدفقات نقدية داخلية:
١٠٠	نقدية محصلة من إصدار أسهم عادية
٠٥٠	نقدية محصلة من إصدار أسهم ممتازة
١٥٠	نقدية محصلة من إصدار سندات
١٠٠	نقدية محصلة من الاقتراض
٤٠٠	
	تدفقات نقدية خارجية:
١٠٠	سداد القروض قصيرة الأجل
٠٥٠	سداد القروض طويلة الأجل
٠٥٠	توزيعات نقدية على المساهمين
٠٥٠	فائدة مدفوعة
٠٥٠	شراء أسهم الملكية
(٣٠٠)	
١٠٠	صافي النقدية المتوافرة من الأنشطة التمويلية
٥٠٠	صافي الزيادة في النقدية والنقدية المعادلة خلال العام
١٠٠	النقدية والنقدية المعادلة في بداية العام
٦٠٠	النقدية والنقدية المعادلة في نهاية العام

محددات البحث Research Limitations

١- تقتصر الدراسة الاختبارية على البيانات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. ولتعميم نتائج البحث في طريق توحيد المعايير المحاسبية في الدول العربية، فإن الأمر يقتضي إجراء الدراسة الاختبارية على عينات من شركات المساهمة في الدول العربية الأخرى

٢- لم تشمل الدراسة الاختبارية - عند الاختيار بين البدائل المقترحة لقائمة التدفقات النقدية - العديد من المفردات الخاصة بالتدفقات النقدية الحرة - مثل حيازة الشركات الأخرى، والإئفاق الرأس مالي الانهائي، وشراء أسهم الشركة - وذلك لعدم توافر بيانات هذه المفردات في الدليل المالي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

٣- من محددات هذا البحث، هو أنه لم يتم اختبار محتوى ومضمون المعلومات للمفردات التي تشملها قائمة التدفقات النقدية المقترحة، وذلك لمعرفة مدى أهمية هذه المعلومات لمستخدمي التقارير المنشورة حتى تكون مرشدا لهؤلاء المستخدمين في تحليلهم وتفسيرهم لهذا النوع من المعلومات في مجال اتخاذ القرارات. وهذا الموضوع يمكن أن يكون مجالا لبحث آخر.

ملخص ونتائج البحث Summary and Conclusions

كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو مناقشة المحاسبة عن التدفقات النقدية وكيفية الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بها في التقارير الخارجية المنشورة، وذلك بالاسترشاد بكل من قائمة التدفقات النقدية التي تبناها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ونتائج الدراسة الاختبارية للمحاسبة عن التدفقات النقدية على عينة من الشركات المساهمة الكويتية، في محاولة لاقتراح قائمة للتدفقات النقدية - تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي - يمكن أن تبناها الشركات المساهمة العربية، كأحد القوائم المالية المنشورة.

وبناء على مراجعة الأدب المحاسبي، في هذا الشأن، وبناء على الاختبارات الاحصائية التي تم اجراؤها على فروض البحث، أمكن استخلاص النتائج الآتية:

أولاً : ضرورة إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية - ولتحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي - كقائمة مالية مكملة للقوائم المالية التقليدية، بحيث لا تكون تكراراً للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى ولو بطريقة مختلفة. لهذا، فإن الدراسة تقترح إعداد القائمة بحيث تميز بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية. كما توصي الدراسة بعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على أساس المنهج المباشر وذلك بعرض المفردات الرئيسة من المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية.

ثانياً : عند إعداد وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية، فإنه يفضل عدم شمولها للمتحصلات من كل من الفائدة والتوزيعات (على اعتبار أن هذه المفردات تدفقات نقدية داخلية من الأنشطة الاستثمارية) وكذلك عدم شمولها الفائدة المدفوعة (على اعتبار أن هذه المفردة من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية).

ثالثا : أن قائمة التدفقات النقدية تؤمن معلومات عن مقدرة المنشأة على سداد الديون قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لا تؤمنها النسب المالية - المتعارف عليها - الخاصة بالرفع المالي وهيكل رأس المال. وذلك لأن هذه النسب المالية تعكس مقدرة المنشأة على سداد ديونها في حالة التصفية.

أما النظر إلى الشركة كوحدة مستمرة فيتطلب الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتي يمكن مقابلة متطلبات التشغيل وسداد الديون ودفع التوزيعات.

رابعا : ليس هناك ضرورة إلى تصنيف التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية إلى تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية الضرورية وتدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية الضرورية وتدفقات نقدية حرة أو اختيارية، وذلك لعدم توافر محتوى معلوماتي للبيانات التي يؤمنها هذا التصنيف.

مراجع البحث

References

- البيوك، عطا حمد. معايير المحاسبة السعودية: معيار العرض والإفصاح العام. الرياض: المؤلف، ١٩٨٧.
- الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالي، «ندوة أهمية المعلومات والإفصاح عنها في البورصات العربية». البورصات العربية (العدد السابع - كانون الأول ١٩٨٧م): ٣٦-٣١.
- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركة التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٢م.
- حسبو، هشام أحمد، «تطوير النظم المحاسبية لخدمة الإفصاح المحاسبي في دولة الكويت» في ندوة أهمية المعلومات والإفصاح عنها في البورصات العربية. الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية، ١٩٨٧م، ص ص: ٣٤٩-٣٧٠.
- حسني، حسن، «بدائل مقترحة لتسوية أرصدة المديونية بالقطاع العام» مجلة البحوث الادارية أكاديمية السادات للعلوم الادارية (العدد الثاني ١٩٧٧م): ١٢-١٧.
- دهمش، نعيم، «المبادئ والقواعد المحاسبية المطبقة في الأردن: دراسة نظرية تطبيقية» في ندوة أهمية المعلومات والإفصاح عنها في البورصات العربية. الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية، ١٩٨٧م، ص ص: ٣٧١-٣٩٩.
- معهد الدراسات المصرفية. الدليل المالي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية: ١٩٨٣-١٩٨٧. الكويت: معهد الدراسات المصرفية، ١٩٨٨م.
- Baron, Arie; Lakoni shok, Jopsef; and Ofer, Aharon R; "The Information Content of General Price Level Adjusted Earnings: Some Empirical Evidence," the Accounting Review (January 1980):22-35.
- Boss, Edward H; Jr., "Has the Growth in Corporate Debt Led to Increased Risk?" Business Economics (January 1987):46-50.

Bracken, Robert M., and Volkan, Ara G., "Cash Flows: A New Reporting Format for Turbulent Times," Management Accounting (January 1988): 38-41.

Conver, W. J., Practical Nonparametric Statistics .New York : John Wiley & Sons, 1971.

Emmunuel, Christine B., "Cash Flow Reporting, Part 2: Importance of Cash Flow Data in Credit Analysis," The Journal of Commercial Bank Lending (June 1988): 16-27.

Estep, Tony, "Security Analysis and Stock Selection: Turning Financial Information into Return Forecasts," Financial Analysts Journal (July-August 1987): 34-43.

Financial Accounting Standards Board, Objectives of Financial Reporting By Business Enterprises. Statement of Financial Accounting Concepts No.1, FASB (November 1978).

-, Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises. Statement of Financial Accounting Concepts No. 5, FASB (December 1984).

-, Statement of Financial Accounting Standards No. 95, statement of Cash Flows, FASB (November 1987).

Gahlon, James M., And Vigeland, Robert L., "Early Warning Signs of Bankruptcy using Cash Flow Analysis," The Journal of Commercial Bank Lending (December 1988): 4-15.

Gardella, Robert R., "Financial Statement Analysis Is Paint-by-the-Numbers Art," Corporate Accounting (Spring 1986): 45-49.

Kieso, D.E., and Weygandt, J.J., Intermediate Accounting, Fifth Edition New York: John Wiley & Sons, 1986.

Kistler, Linda H.; and Hamer, John G., "Understanding the New Statement of Cash Flows," Corporate Accounting (Winter 1988): 3-9.

Mahoney, John J., Sever, Mark V.; and Thesis, John A., "Cash Flow: FASB Opens the Floodgates," Journal of Accountancy (May 1988): 26-38.

O'leary, Carolyn D., "Cash Flow Reporting, Part 1: An Overview of SFAS 95." The Journal of Commercial Bank Lending (May 1988): 22-28

Pfaffenberger, Roger C.; and Patterson, James H., Statistical Methods for Business and Economics . Homewood, Illinois: Richard D.Irwin, 1977.

Scott, David F., and Johnson, Dana J., "Financing Policies and Practices in Large Corporations," Financial Management (Summer 1982): 51-59.

Seed, Allen H., III, The Funds Statement: Structure and Use. Morristown, New Jersey: Financial Executives Research Foundation, 1984.

Sondhi, Ashwinpaul C.; Sorter, George H.; and White, Gerald I., "Transactional Analysis," Financial Analysts Journal (September - October 1987): 57-64.

